الأمم المتحدة A/68/PV.102

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة **١٠٢**

الجمعة، ١١ تموز/يوليه ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد أش ..... (أنتيغوا وبربودا)

نظرا لغياب الرئيس، تولّت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة ميكوليسكو (رومانيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١١٨ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالاستعراض والتقييم الشاملين للتقدم المحرز في الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها

السيد ساريو (جزر الملديف) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن جمهورية ملديف، أود أن أعرب عن تقديرنا لرئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالاستعراض والتقييم الشاملين للتقدم المحرز في الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل بوليفيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين (انظر A/68/PV.100).

ما فتئت جزر الملديف تؤيد منذ فترة طويلة الإرشادات التقنية التي تصدر عن منظمة الصحة العالمية لمكافحة الأمراض المعدية. فقد انخفض عبء الأمراض المعدية خلال العقود القليلة الماضية إلى مستوى يمكن التحكم به.

وكما حدث في العديد من البلدان الأخرى، ابتُليت جزر الملديف على مدى العقد الماضي بالأمراض المزمنة غير المعدية. فبرزت الأمراض غير المعدية بوصفها السبب الرئيسي للاعتلال والوفيات في البلد. وفي جزر الملديف، تتسبب الأمراض غير المعدية، ومن ضمنها الإصابات، بنسبة ٧٨ في المائة من إجمالي عبء الأمراض، حيث تشكّل أمراض القلب والأوعية الدموية، واحتباس الدم، وارتفاع ضغط الدم، وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة، والسكري، الأسباب الرئيسية للوفيات. وإدراكا لهذه الحالة وللتحديات التي نواجهها، فإن جزر الملديف – تحت رعاية خطة العمل العالمية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠، التي تلت الإعلان السياسي لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها لعام ٢٠١١

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

(القرار ٢/٦٦، المرفق) – قد شرعت في اتباع نهج متكامل لمكافحة الأمراض غير المعدية في البلد.

وتأييدا لخطة العمل العالمية والأهداف العالمية لمكافحة عوامل الخطر الرئيسية الأربعة للأمراض غير المعدية، وضعت جزر الملديف بالفعل خطة عمل وطنية متعددة القطاعات للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠. إن تشريعات مكافحة التبغ المتوافقة مع اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ قد تم وضعها منذ عام ٢٠١٠، مع إنشاء هيئة قانونية متعددة القطاعات للإشراف على تنفيذها.

ونحن ندرك أن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها أمر يتطلب النهُج المتكاملة والرشيدة والفعالة من حيث التكلفة على مدى العمر. ونعتقد أنه بينما نمضي في جهودنا قدما، ينبغي لنا دائما أن نأخذ في الحسبان التحديات والفرص وأفضل الممارسات المعترف بها عالميا، إلى جانب تلك ذات الصلة بالسياق القُطري. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يسلط الضوء على النهُج التالية.

أولا، التعاون الإقليمي والدولي أمر بالغ الأهمية في تحقيق الأهداف المتعلقة بالأمراض غير المعدية. ويشمل ذلك تسخير الإرادة الجماعية لجميع القطاعات، مع التنسيق في اتخاذ الاجراءات وتشاطرها لمكافحة الترويج والإعلان السلبيين عن السلع الضارة، والمواءمة بين ضرائب التبغ، وتعزيز تدابير مكافحة التهريب.

ثانيا، بغية زيادة تعزيز قدرة المناطق، يجب البحث عن الفرص المتاحة لمزيد من التعاون، مثل تبادل القدرات التدريبية والاستفادة منها، وتبادل المعلومات بشأن البحوث وأفضل الممارسات، والاستفادة من الشراء الجماعي للمشتريات، من قبيل الأدوية الأساسية، ودمج الأسواق للحصول على مزايا سعرية من خلال وفورات الانتاج الكبير التي لولاها لما تمكّنت البلدان الأصغر حجما من تحقيقها.

ثالثا، ينبغي لجهود التنفيذ على الصعيد القُطري أن تعترف بأهمية وجود خطة متماسكة تسعى إلى المواءمة مع الاتفاقات والصكوك الدولية ذات الصلة أو الاندماج معها، بما في ذلك الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية بشأن مكافحة التبغ، والاستراتيجية العالمية للحد من تعاطي الكحول على نحو ضار، والاتفاقات والتوصيات المماثلة بشأن تسويق المنتجات الغذائية.

رابعا، التسليم بأن مكافحة التبغ تبقى الاستراتيجية الأكثر تحدّيا ولكنها أيضاً الأكثر فعالية من حيث التكلفة لمكافحة الأمراض غير المعدية والاتفاق على ذلك. وخامسا التسليم بأن جهودنا الرامية إلى مكافحة الأمراض غير المعدية تضعنا في مواجهة مباشرة ضد مصالح الشركات التجارية القوية. وسواء كانت هذه الجهود تشمل مكافحة التبغ، أو التسويق غير الأخلاقي، أو وضع ملصقات على السلع الغذائية، أو زيادة الضرائب، فإن ممارسة الضغط والتدخل من جانب قطاع الصناعة ستبقى دائما أحد التحديات التي علينا أن نواجهها مباشرة ونتغلب عليها.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أن مكافحة الأمراض المزمنة هي المفتاح لسكان يتمتعون بالصحة والإنتاجية. ويتطلب النجاح في ذلك التزاما مستداما وطويل الأجل من الوكالات الدولية، والحكومات، والقيادات المحلية، والمجتمع المدني ومنا جميعا. وفيما نشرع في هذا الاستعراض الهام، أتمنّى تحقيق نتيجة ناجحة للجميع.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الدائم لجزر الملديف ليس على مضمون البيان الذي أدلى به فحسب، بل على إبقائه قصيرا أيضا. يبقى لدينا ٢٧ متكلما على القائمة. أود أن أناشد جميع زملائنا أن يدلوا بنسخة مختصرة من البيان الخاص بهم، وتوزيع النسخة الكاملة عن طريق الموقع الشبكي.

السيد روبانيتشكيج (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بداية أن أعرب عن تقديرنا لتنظيم هذه الجلسة بشأن مسألة هامة جدا تتعلق بالأمراض غير المعدية، وهي تؤثر سنويا على أكثر من ٣٦ مليون شخص، ٨٠ في المائة منهم في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

ترحب تايلند بالتقدم المحرز في تنفيذ الإعلان السياسي لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها لعام ٢٠١١ (القرار ٢/٦٦، المرفق). إن هذا الإعلان السياسي هو وثيقة هامة مهدت الطريق لخطة العمل العالمية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠، والتي تنضوي تحتها تسعة من الأهداف العالمية الطوعية. ونقدر تقديرا صادقا المشاركة الكريمة من منظمة الصحة العالمية في جميع العمليات التي أدت إلى إحراز نتائج ملموسة. كما نقدر المشاركة النشطة من الأعضاء في هذه العملية.

يسر تايلند أن تلحظ تطورات كبيرة في مجال الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها في السنوات الأخيرة، ولا سيما الإعلان السياسي، والهدف الأسمى المتمثل في تخفيض الوفيات المبكرة بنسبة ٢٥ في المائة، والأهداف العالمية الطوعية التسعة في إطار خطة العمل العالمية للعام ٢٠١٣. بالإضافة إلى ذلك، فإن المؤشرات والعمليات المرجعية طويلة الأجل لآلية التنسيق العالمية وفرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها قد تم وضعها في أيار/مايو من هذا العام.

وعلى الرغم من أن العديد من الأطر قد تم إرساؤها على الصعيد العالمي، فمن المؤسف جدا أن التغييرات على أرض الواقع كانت محدودة. وتعتقد تايلند أن الوقت قد حان لترجمة الأقوال إلى أفعال والوفاء بمسؤوليتنا للبدء بالتنفيذ الفعّال من جانب الدول الأعضاء. والتأخير في الالتزام يؤدي إلى زيادة الخسائر في الأرواح بسبب الأمراض غير المعدية، الأمر الذي سيؤدي في وقت لاحق إلى خسائر اقتصادية.

وبغية رؤية التغييرات على أرض الواقع، تعتقد تايلند أن من الضروري تغيير طريقتنا في التصدي للمعتقدات الخاطئة الرئيسية بشأن الأمراض غير المعدية. ويجب أن نقرّ بأن التصدي للأمراض غير المعدية لن يوقف النمو الاقتصادي؛ بل على العكس من ذلك، من شأنه أن يعزز التنمية الاقتصادية في الأجل الطويل. ويُنظر إلى هذا المفهوم في ضوء المناشدة الترويجية، التي تكمّل تعزيز النوايا الحسنة. إنها تعزز بعضها بعضا، فالاستثمارات في الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها لن تؤدّي إلى تحسّن في مجال الصحة فحسب، بل أيضا إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والرفاهية بشكل عام.

لقد سعت تايلند إلى تطوير مختلف السبل الكفيلة بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها على الصعيد الوطني. ففي حزيران/يونيه، اتخذ الاجتماع الوطني السادس للصحة قرارا يتعلق بهدف وطني للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها في تايلند. فقد صقل هذا القرار هدفنا الوطني، تمشيا مع الأهداف العالمية والإقليمية لجنوب شرق آسيا، وعزز نظام المراقبة والمعلومات. كما شكّل بداية لعملية وضع استراتيجية وطنية لتايلند في مجال الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها.

وعلى الصعيد الإقليمي، تقوم تايلند، متعاونة مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالإضافة إلى الصين واليابان وجمهورية كوريا (آسيان +٣)، بالتنسيق لتحقيق التغطية الصحية الشاملة، بغية الإسهام في الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها. وتمثلت مهمة الجلسة الأولى للجنة التوجيهية التي عقدتها شبكة آسيان+٣ بشأن التغطية الصحية الشاملة، ونظمتها تايلند في نيسان/أبريل، في وضع خطة عمل ومناقشتها والتوصل إلى

اتفاق حولها. وستوفر الشبكة منبرا لدعم التنمية والتعجيل بها من أجل تحقيق الرفاه وإنشاء نظام تغطية صحية شاملة ومستدامة يتضمّن مكافحة الأمراض غير المعدية.

وعلى الصعيد العالمي، تؤيد تايلند إدراج الوقاية من الإصابة بالأمراض غير المعدية وعلاجها باعتباره أحد أهداف التنمية المستدامة، وهي ترحب بذلك. وتسعى تايلند إلى مواصلة تقديم الدعم والتعاون بشأن مسألة الأمراض غير المعدية، بحيث تظل مسألة عالمية، وأحد أهداف التنمية المستدامة في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ومن خلال تجربتنا، تستفيد الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها استفادة كبيرة من تعزيز النظم الصحية، لا سيما التغطية الصحية الشاملة. إن تعزيز نظام التغطية الصحية الشاملة يمكن أن يكون الهدف الأسمى لتحسين النتائج الصحية على الصعيد الوطني، وتحقيق الهدف العالمي بشأن الأمراض غير المعدية.

وتوفر التغطية الصحية الشاملة الإنصاف في المجال الصحي من خلال ضمان توفير الحق في الرعاية الصحية وصحة أفضل بأسعار في المتناول، وهو الهدف الأساسي في مجال تقديم الخدمات الصحية. فهو يسمح بالحصول على الرعاية الصحية ويقلل الإنفاق المالي الكارثي للأسر على الرعاية الصحية إلى حده الأدنى. وهذا، بدوره، يقي من التكاليف الاجتماعية للفواتير الطبية.

وقد اقتضى الأمر من تايلند بعض الوقت لتوفير التغطية الصحية الشاملة وحققتها في عام ٢٠٠٢. ونحن سعداء بتبادل خبراتنا وأفضل الممارسات والتعاون مع البلدان الأخرى فيما يخص إقامة نظام التغطية الصحية الشاملة وتعزيزه.

في الختام، تعيد تايلند تأكيد تأييدها للوثيقة الختامية الشاملة لهذا الاجتماع (القرار ٦٨/٣٠٠) وتتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع باقي الدول الأعضاء بشأن هذا البند المهم من بنود جدول الأعمال العالمي خلال هذا الاجتماع وبعده.

السيدة روبياليس دي تشامورو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): يريد وفد بلدي أن يشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع الهام.ونريد أيضا أن نشكر الجماعة الكاريبية على عملها في هذا المجال.

ونعبر عن تأييدنا للبيان الذي ألقاه ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين (انظر A/68/PV.100).

وفقا لدراسات منظمة الصحة العالمية، تشير التقديرات إلى أن عدد الاشخاص الذين يموتون جراء الأمراض غير المعدية على الصعيد العالمي سيواصل زيادته خلال الأعوام المقبلة. ويجب على بلداننا التعهد بالتزامات لكي تكون قادرة على مكافحة تلك الأمراض. لهذا السبب، تعكف حكومة بلدنا، التي تلتزم برفاه شعبها، على وضع استراتيجية ساعدت إلى حد كبير في الوقاية من الأمراض. والاستراتيجية ترمي إلى توفير ظروف معيشية نظيفة وصحية وجيدة. إنها استراتيجية تكافح في إطارها جميع المجتمعات المحلية من أجل الحفاظ على نظافة منازلها وتناول أطعمة صحية وتطوير عادات صحية، مما يساعد على التقليل من احتمالات الإصابة بالأمراض.

وفي إطار حملة الظروف المعيشية الجيدة، ما فتئت سلطات وزارة الصحة ووزارة العمل تنفذ تدابير صحة وقائية وتعززها، ويشمل ذلك جميع مواطني نيكاراغوا عن طريق الهيئات المعنية بالأسر والصحة والمنازل، وذلك بهدف ضمان رفاه مواطني نيكاراغوا. وتجنب بداية ظهور بعض الأمراض والإصابة بها سيتوقفان على نوعية حياة كل أسرة، مع الأخذ في الحسبان عادات الأكل الجيدة واتباع عادات صحية لا تلحق الضرر بأمنا الأرض. إن جميع الأمراض والعادات يمكن الوقاية منها. وكلما تم الكشف عنها مبكرا، سهل علاجها. لذلك، يجري

تنفيذ أنشطة للوقاية وللكشف المبكر للرجال والنساء من خلال المعارض الصحية والأيام المخصصة للخدمات الصحية والتي تهدف إلى الكشف عن مختلف الأمراض.

وزاد نظام الصحة العامة في بلدنا خلال السنوات الأخيرة من جميع الخدمات الصحية ووفرها في جميع أنحاء البلد، حيث اتسع نطاق شبكة الخدمات في ١٢٣٥ وحدة صحية وزاد عدد العاملين في المجال الطبي في جميع أنحاء البلد. وفي أيار/مايو ٢٠١٣، استضافت نيكاراغوا اجتماع أمريكا الوسطى بشأن الصحة العامة الذي شهد مشاركة ممثلين من كل أمريكا الوسطى، بليز وكولومبيا والمكسيك والجمهورية الدومينيكية. وقد اجتمعوا لوضع استراتيجيات لمكافحة الأمراض الأكثر شيوعا بين أبناء المنطقة. وعُقد الاجتماع من أجل استعراض التقدم المحرز في برنامج أمريكا الوسطى للصحة لعام ٢٠١٥، وهو مبادرة تعاون دولي تهدف إلى تعزيز عوامل مثل مكافحة سوء التغذية لدى الأطفال والحمل في سن المراهقة. وتم الاتفاق أيضا على خطط عمل بشأن قضايا مثل حمى الضنك والسلامة على الطرق واللوائح التنظيمية الخاصة بالتدخين والأمراض المعدية وغير المعدية أو المزمنة.

ويجري في نيكاراغوا، تنفيذ برنامج أمريكا الوسطى للصحة لعام ٢٠١٥ في ١٩٠ مجتمعا محليا في ١٩ بلدية ضمن أربعة أنظمة رعاية صحية أولية محلية، أوما يسمى الأجهزة المحلية للرعاية الصحية المتكاملة. وهو يهدف إلى تحسين إمكانية الوصول إلى خدمات صحة الأم والطفل، استنادا إلى نموذج صحة الأسرة والمجتمع المحلي والنظام الصحي المستقل المشترك بين الثقافات في منطقة شمال المحيط الأطلسي المتمتعة بالحكم الذاتي.

ومن الواضح بالنسبة لنا أن تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض هو الحل المناسب على المدى الطويل لمشكلة الأمراض المزمنة غير المعدية. وفي هذا الصدد، فإن وزارة الصحة تعمل بالفعل، بالتعاون مع شبكات المجتمع المحلي، على توفير الخدمات الصحية، بدءا بالمجتمع المحلي. فالصحة الوقائية والمجتمعية هي التي ستضمن صحة جميع مواطني نيكاراغوا وعدم ارتفاع الأعداد.

السيد موكيرجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى.

لقد اتضح أن الأمراض غير المعدية هي السبب الرئيسي للعجز والوفاة على الصعيد العالمي. فهي تؤثر على الإنتاجية وتفقر المجتمعات بسبب زيادة النفقات الصحية. كما أنها تشكل تحديا لمقدمي خدمات الرعاية الصحية وصانعي السياسات العامة.

والهند تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل بوليفيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين (انظر A/68/PV.100).

لقد أُطلق البرنامج الوطني للوقاية من السرطان والسكري وأمراض القلب والشرايين والسكتة الدماغية ومكافحتها في الهند في عام ٢٠١٠ كمشروع تجريبي في ١٠٠ منطقة. وجرى توسيع نطاقه منذ ذلك الحين ليشمل جميع مناطق بلدنا التي يصل عددها إلى ٦٤٠ منطقة، وذلك بميزانية متوقعة تبلغ بليوني دولار للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧. وتم بالإضافة إلى ذلك، تخصيص ما يناهز ٩٠٠ مليون دولار لتعزيز الرعاية الشاملة لمرضى السرطان. وتتمثل المجالات ذات الأولوية في: أولا، نشر وعي عام بالأمراض غير المعدية وتعزيز عادات وأساليب الحياة الصحية، وذلك بمشاركة المجتمع المحلي والمجتمع المدني ووسائط الإعلام وهلم جرا. وثانيا، إجراء فحوص للكشف عن مرض السكري وارتفاع ضغط الدم وأمراض السرطان الشائعة وإنشاء آليات الإحالة الطبية للمتابعة. وثالثا، بناء القدرات من أجل الوقاية والتشخيص المبكر والعلاج والبحوث التطبيقية وإعادة التأهيل على جميع مستويات الرعاية الصحية. ورابعا، إطار الرصد الذي أنشئ لتحقيق ١٠ أهداف، مع وجود ٢١

مؤشرا، بحلول عام ٢٠٢٥، وذلك لتتبع الاعتلال والوفيات وعوامل الخطر واستجابة النظم الوطنية للأمراض غير المعدية. ويتمثل مسعى هام آخر في تنشيط الرعاية الصحية الأولية لإدماج الاستجابة للأمراض المعدية وغير المعدية.

وقد أدت الابتكارات التكنولوجية في الهند إلى توفير رعاية صحية بأسعار معقولة ليس لنا فحسب، ولكن أيضا للعديد من البلدان الأخرى. ويشمل ذلك إنتاج الأنسولين البشري المؤتلف والأقراص المتعددة الأدوية للوقاية من أمراض القلب والشرايين والسكتة الدماغية والأدوية المذيبة للجلطات الدم لتعزيز الكفاءة وصمام للقلب لعلاج أمراض القلب الروماتيزمية.

إن الأمراض غير المعدية تشكل تحديات إنمائية هائلة بالنسبة للبلدان النامية، حيث يتضرر منها الفقراء بها بشكل غير متناسب. لذلك، يجب علينا التصدي للعراقيل التي تحد من الحصول على الأدوية المكتشفة حديثا بأسعار معقولة. ومن الأهمية بمكان ضمان حصول الجميع على الأدوية، بما في ذلك من خلال الاستفادة الكاملة من الأحكام الخاصة بالمرونة في الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (اتفاق تريبس) والإعلان المتعلق باتفاق تريبس وبالصحة العامة.

ونحن بحاجة أيضا إلى تقاسم الموارد وتشاطر الخبرات التقنية وأفضل الممارسات لتحسين القدرة على تحمل تكاليف الرعاية الصحية والقدرة على الحصول عليها بأسعار معقولة وبطريقة تعاونية لمكافحة الأمراض غير المعدية. وأود أن أشكر منظمة الصحة العالمية على خطة عملها العالمية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠. ونعتقد أنه ينبغي إدراج القضايا التي سلطت عليها الضوء للتو في مناقشاتنا بشأن صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام الهند القوي بالإعلان السياسي لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها لعام ٢٠١١ (القرار ٢/٦٦، المرفق)، فضلا عن الوثيقة الختامية لهذا الاجتماع (القرار ٣٠٠/٦٨).

السيد ماكلي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): إن نيوزيلندا ترحب بعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها. فهو يبعث بإشارة مهمة تدل على التزامنا الجماعي المستمر بمعالجة المشاكل الناجمة عن تلك الأمراض بالنسبة لنا جميعا.

وتهتم نيوزيلندا اهتماما قويا بمواجهة الأمراض غير المعدية من منظور وطني وإقليمي وعالمي. وإننا في نيوزيلندا نعاني من ارتفاع معدلات السمنة، وأمراض القلب والأوعية الدموية، والسكري، وأمراض السرطان. ونحن نسعى إلى التصدي لتلك المسائل من خلال مجموعة من تدابير السياسة العامة، تمشيا مع الإعلان السياسي لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها لعام ٢٠١١ (القرار ٢/٦٦، المرفق)، ونعطي أولوية عالية لتفادي حدوث أزمة ناتجة عن الأمراض غير المعدية.

وتركّز نيوزيلندا أيضا على مساعدة منطقة المحيط الهادئ، وهي الجوار المباشر لنا، بغية إحراز تقدم بشأن مكافحة الأمراض غير المعدية. وهذه أولوية رئيسية ضمن برنامجنا لتقديم المعونة إلى منطقة المحيط الهادئ. وتشكّل الأمراض غير المعدية تحديا صحيا رئيسيا في المنطقة، إلى درجة أنه في عام ٢٠١١، أعلن زعماء منتدى جزر المحيط الهادئ أن ”منطقة المحيط الهادئ تمر بأزمة سببها الأمراض غير المعدية“. فالمنطقة تشهد معدلات عالية جدا من الوفيات المبكرة، والأمراض غير المعدية مسؤولة تقريبا عن ٧٠ في المائة من جميع هذه الوفيات. لذلك،

نولي أولوية عالية في ظل هذه الظروف لمكافحة الأمراض غير المعدية في منطقة المحيط الهادئ.

والأمراض غير المعدية ليست تحديا صحيا فحسب، إنما تشكّل أيضا تحديا اقتصاديا. فهي تفرض تكاليف باهظة على الميزانيات الحكومية المتعلقة بالصحة والمنهكة أصلا، وتفرض تكاليف اجتماعية واقتصادية كبيرة على الأفراد وعلى الاقتصادات. وتتحمل البلدان النامية العبء الأكبر من حيث الوفيات وحالات الإعاقة.

ومما يدعو إلى التفاؤل أن الأمراض غير المعدية يمكن الوقاية منها إلى حد كبير، ولكنّ أمر الوقاية منها ومكافحتها على نحو فعّال يقتضي الحد من عوامل الخطر طوال حياة الإنسان، بدءا من الحمل. فهو يتطلب نُهُجا حكومية شاملة متعددة القطاعات في مجال الصحة إزاء مجموعة من مجالات السياسة العامة. وفي نيوزيلندا، أدّت الجهود المشتركة للمؤسسات الأكاديمية، والمجتمع المدني، والحكومة إلى إحراز تقدم مطرد في الحد من التدخين واستهلاك التبغ.

وعلى غرار جزر الملديف ونيكاراغوا، ما فتئت نيوزيلندا في طليعة البلدان التي تسنّ القوانين من أجل إيجاد بيئات خالية من التدخين تماما في الأماكن العامة والنقل، وهي تعكف على التوعية بمخاطر التبغ وتدخينه. ولقد أحرزنا تقدما نحو حظر جميع أشكال الإعلان عن التبغ، والترويج له، ورعايته. وشهدنا تراجعا في نسبة التدخين لدى شبابنا من ١٤ في المائة إلى ٦ في المائة خلال السنوات الخمس الماضية.

وتعترف نيوزيلندا بأن الصحة هي شرط مسبق لتحقيق التنمية المستدامة وهي نتيجة لها على حد سواء. ومثل الهند وتايلند، نعتقد أن الأمراض غير المعدية تمثّل بلا شك أحد التحديات الرئيسية التي تواجه التنمية في القرن الحادي والعشرين، وتؤثر تأثيرا مباشرا على إنجازات الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وتلتزم نيوزيلندا بالعمل مع الدول الأعضاء الزميلة لها، بغية التصدي بشكل جماعي لهذا التحدي الكبير جدا.

السيد كونكي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): تؤيد أوروغواي البيان الذي أدلى به ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين (انظر A/68/PV.100).

إن الأمراض غير المعدية هي التهديد الرئيسي للصحة ونوعية الحياة والتنمية البشرية على الصعيد العالمي. فوفقا لمنظمة الصحة العالمية، هناك أكثر من ٣٦ مليون شخص يموتون سنويا بسبب الأمراض غير المعدية، مما يساوي قرابة ٨٠ في المائة من الوفيات في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وفي هذا الصدد، إن عوامل الخطر الرئيسية للأمراض غير المعدية – مثل استعمال التبغ، والنظم الغذائية غير الصحية، والخمول البدني، والاستهلاك الضار للكحول – تؤدي دورا هاما. وكل تلك العوامل يمكن تفاديها والوقاية منها. فهي بدورها مسؤولة عن مرض الوزن الزائد والبدانة، وارتفاع معدل ضغط الدم، وارتفاع نسبة الكولسترول في الدم، وأمراض السرطان.

ومن المهم أيضا معرفة أن الحالات النفسية والعصبية هي أسباب هامة للإصابة بالاعتلالات التي تساهم في عبء الأمراض غير المعدية على الصعيد العالمي. وهناك نسبة مئوية عالية من تلك الأمراض يمكن الوقاية منها والعمل على تقدّم مراحلها ببطء، عن طريق جوانب التصدي لها من أجل تعزيز الصحة، والوقاية منها/أو معالجتها في الوقت المناسب. ومن واجب الدول تحقيق أعلى مستوى ممكن من الصحة لشعوبها من خلال التطوير الشامل للأنشطة ذات التوجه نحو الناس والبيئة، وتعزيز الظروف المعيشية الصحية، والمشاركة في جميع الأنشطة التي تساهم في تحسين نوعية حياة السكان.

ونحن ندرك أنه لكي تكون السياسات العامة الرامية إلى الحد من الأمراض غير المعدية ومكافحتها سياسات فعالة،

فإن المطلوب بذل الجهود وتقديم المساهمات من قبل جميع قطاعات المجتمع – بما في ذلك الحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، ووسائط الاتصالات، والمهنيون في مجالي الصحة والتعليم، من بين أصحاب المصلحة الآخرين في المضمار الاجتماعي – فضلا عن قيام تعاون إقليمي ودولي. وفي حالة بلدي، تعتمد أوروغواي سياسات عامة محددة إزاء عوامل الخطر الرئيسية الأربعة، مع مستويات مختلفة تتعلق بتنفيذ البرامج وجوانب التدخل والتنسيق بين قطاع الصحة والقطاعات الأخرى ذات الصلة به.

ولقد أظهرت أوروغواي قيادة دولية كبيرة في منطقة تؤدي دورا هاما في مكافحة الأمراض غير المعدية – استهلاك التبغ الذي يسبب ٦ ملايين حالة وفاة في السنة على الصعيد العالمي، وهو المسؤول عن ١٠ في المائة من وفيات البالغين في جميع أنحاء العالم. وتتصف مكافحة استهلاك التبغ بأهمية سياسية واجتماعية، وهي ذات أولوية في سياق السياسات العامة لأوروغواي. ويعمل بلدي على تنفيذ كامل الاتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ تقريبا. وبهذا، فرضنا حظرا على إعلانات التبغ وعلى التدخين في الأماكن العامة ونحن نعكف على مكافحة ذلك، وأحدثنا تغييرات في سياستنا الضريبية، وفرضنا حظرا على أسماء علب السجائر أو ألوانها التي تؤدي إلى الالتباس بشأن الطبيعة الضارة لهذا المنتج، وأخيرا، وضعنا سياسات عامة لوقف التدخين.

ومن المهم أيضا التأكيد على مركز التعاون الدولي المعني بمكافحة التبغ الذي أنشأناه ضمن وزارة الصحة العامة، والذي يعمل على مكافحة التبغ في البلد، ويتألّف من ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني. ويوفر المركز المساعدة والتعاون من أجل تنفيذ السياسات العامة وصياغة القوانين المعنية بمكافحة التبغ، ويسعى إلى تعزيز تبادل الخبرات في المنطقة، ومع بقية أنحاء العالم. وأدت حملة مكافحة التدخين في أوروغواي إلى رفع دعاوى ضدها في المحاكم المحلية، لكن أوروغواي كسبتها كلها. وقد أدت كذلك إلى مواجهة مع صناعة التبغ الدولية على أساس انتهاك سياسات الاستثمار.

وعلى الرغم من التقدم المحرز دوليا منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ في التصدي للأمراض غير المعدية، غير أن هذا التقدم ليس كافيا. لذلك، الأمر الأساسي هو أن نضاعف جهودنا لتحقيق عالم خال من عبء الأمراض غير المعدية التي يمكن تجنبها. ونحن ندرك أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي دورا أساسيا في الوقاية من هذه الأمراض ومعالجتها، بغية كفالة أن تكون لدينا سياسات عامة كافية في سياق جدول أعمال التنمية على الصعيد الدولي.

وبالنسبة إلى أوروغواي، ينبغي للتغطية الصحية الشاملة أن تكون الهدف الذي يوجه عملية تحويل النظم الصحية، حتى يتسنى لنا جميعا ولجميع المجتمعات المحلية الحصول بشكل عادل على خدمات نوعية شاملة ومضمونة وقابلة للإنفاذ، قد نحتاج إليها أثناء حياتنا دون تكبّد مشقة مالية. ويعتقد وفدي أننا ينبغي أن ننفذ سياسات عامة ونجري تدخلات ترمي إلى التصدي للعوامل الاجتماعية التي تؤثر على الصحة، وأن نشجع التزام مكونات المجتمع كافة بتعزيز الصحة والرفاهية، مع التركيز على الجماعات التي تعيش في حالات من الفقر والضعف.

وكجزء من السياسات المتعلقة بالصحة العامة، تولي الوزارة ذات الصلة في أوروغواي أهمية خاصة للتعاون بين بلدان الجنوب.

وكذلك، في مجال الصحة العامة، تتمثل مرجعياتنا في منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية اللتين نهدف من خلالهما إلى توسيع نطاق التجارب والممارسات الجيدة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي والاستفادة منها.

ونسلم بعظم فائدة الاستراتيجيات والأدوات التي وضعتها منظمة الصحة العالمية للتعامل مع الأمراض غير المعدية، ومن بينها خطة العمل العالمية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠ والمؤشرات الواردة في خطة العمل لرصد التقدم المحرز في تنفيذها وآلية التنسيق العالمية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها.

وتقترح أوروغواي أن تعترف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بعظم تأثير الأمراض غير المعدية وأن تتضمن أهدافاً محددة ترمي إلى الحد من عوامل الخطر. ومن بين هذه الأهداف ينبغي التشديد على ضرورة الإسراع بتنفيذ الاتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ. وأوروغواي على استعداد لمواصلة العمل بشكل بناء مع منظمة الصحة العالمية من أجل مواصلة تعميق التعاون الدولي بين البلدان الأعضاء في المنظمة بغية تنفيذ تلك السياسات.

السيد بارتولي (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشير إلى تأييد فرنسا للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/68/PV.100). وأود أيضا أن أعرب عن شكري للجميع على التزامهم، ولا سيما الأمين العام ورئيس الجمعية العامة وأمانة منظمة الصحة العالمية والميسرين المشاركين على ما بذلوه من جهد في الإعداد لهذا الاجتماع الرفيع المستوى.

بعد مرور ثلاث سنوات على الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها (القرار ٢/٦٦، المرفق)، لا تزال أمراض القلب والأوعية الدموية والسكري والسرطان وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة إلى اليوم على رأس أسباب الإصابة بالأمراض في العالم. فهي مسؤولة عن وفاة ٣٦ مليون شخص في عام ٢٠٠٨ وعن ٦٠ في المائة من الوفيات في جميع أنحاء العالم، و ٨٠ في المائة منها في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

لذلك، فإن التحديات لا تزال قائمة في مجال مكافحة الأمراض غير المعدية. وهناك أوجه عدم مساواة في الحصول على التغطية الصحية وعدم مساواة في فرص الحصول على الرعاية الصحية، بحسب الإقليم، وغالباً ما يحدث ذلك في سياق أزمة اقتصادية. والأفراد الأشد فقرا – الأسر الوحيدة الوالد والعمال الشباب والمسنون والمستبعدون – هم الفئات الأكثر عرضة، ولا يزال البعض غير قادرين على الحصول على الرعاية بسبب الافتقار إلى الموارد، بما في ذلك في بلدنا.

وفي سياق مكافحة الأمراض غير المعدية، لا بد من الحرص على تعزيز إجراءات الوقاية والتثقيف الصحي في وقت مبكر جدا، وذلك من خلال السياسات الوقائية المحددة الأهداف مثل حملات التوعية العامة الرامية إلى الحد من التحيز والتمييز المرتبطين بالأمراض غير المعدية. وهناك حاجة أيضا إلى تعزيز سياسات مكافحة تلك الأمراض بمساعدة آليات تركز أكثر على احتياجات المرضى.

وتدعو فرنسا على الدوام إلى زيادة الاهتمام بالأسباب الرئيسية للأمراض غير المعدية، من خلال الالتزام بسياسة تغذوية أكثر مراعاة لصحتنا ومكافحة استهلاك التبغ من خلال حظر استهلاكه في جميع الأماكن العامة منذ عام ٢٠٠٩، ومن خلال اتخاذ تدابير صارمة جدا لمكافحة استهلاك المشروبات الكحولية، بما في ذلك بين النساء الحوامل، ومن خلال الحض على النشاط البدني وعن طريق تحسين أحوال الصحة البيئية، وذلك باعتماد خطة وطنية للصحة البيئية في ذلك الصدد.

وتود فرنسا أن تذكّر اليوم بالتزامها بإثارة مكافحة الأمراض غير المعدية على الصعيد العالمي. ومن أجل تحقيق ذلك، تلتزم فرنسا بشكل خاص بتعزيز مجموعتين من المبادئ التوجيهية لمكافحة الأمراض غير المعدية بصورة فعالة، وهما: أولا، تعزيز النظم الصحية وتعزيز قدرتها، وثانيا، اعتماد نهج متعدد القطاعات ومشترك بين الوزارات بدلا من النهج

الانعزالي، ونرى أن ذلك عنصر لا بد منه لمراعاة المحددات الاجتماعية والبيئية للأمراض غير المعدية. وتعبر هذه الشواغل عن عدد من التوجهات والأولويات الاستراتيجية للسلطات الصحية الفرنسية. وفي هذا هو السياق كان لنا شرف تنظيم الاجتماع الاستراتيجي الرابع لبرنامج البلدان الأوروبية للنقل والصحة والبيئة في باريس في نيسان/أبريل تحت رعاية منظمة الصحة العالمية.

وتدافع فرنسا عن التكامل الذي لا غنى عنه بين الصناديق الرأسية والتدابير الشاملة لعدة قطاعات. ولا يهدف ذلك النهج إلى التخلي عن النهج الرأسي للتمويل، بل إلى تحسين فعاليته عن طريق اتخاذ تدابير شاملة لعدة قطاعات – وذلك هو السبيل الوحيد لزيادة فعالية جميع التدابير المعتمدة حتى الآن زيادة كبيرة. وفي هذا الصدد، تعلق فرنسا أهمية كبيرة على تنفيذ التغطية الصحية الشاملة للجميع، على الرغم من أننا ندرك أن هذه عملية طويلة الأمد. وتبقى الحقيقة هي أن ذلك من الأهداف الرئيسية التي ينبغي تحقيقها، وهو يمثل أداة ناجعة في التصدي للأمراض غير المعدية، وبالتأكيد أيضا لجميع أنواع الأمراض، سواء كانت معدية أو غير معدية. والتغطية الصحية الشاملة عملية مستمرة تجعل من الممكن تعزيز النظم الصحية. وفي الوقت نفسه، فإنها تمكّن من إحراز تقدم في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. وهذا هدف مشترك حقاً لجميع الدول الأعضاء وهدف حقيقي من أهداف التنمية المستدامة، نأمل النهوض به في إطار خطة ما بعد عام ٢٠١٥.

يتيح تبادل الآراء في هذه القاعة فرصة خاصة لتناول الخبرات الأكثر إقناعا ومناقشتها من أجل بلوغ هذا الهدف. بيد أن الطابع الكوني لهذه المناقشة لا يعني الرغبة في فرض نموذج معين أو تصديره. فالأمر متروك لكل بلد، وفقا لخصائصه وتاريخه، ليضع النموذج الخاص به لأن الصحة لا تعني توفير الرعاية أو مكافحة المرض فحسب؛ بل تعني أيضاً وقبل كل شيء العمل على تهيئة بيئة مواتية لتحقيق الرفاه وحماية النفس من المخاطر من خلال مكافحة تلوث الهواء، على سبيل المثال. وتعني تشجيع مواطنينا على الممارسة المنتظمة للأنشطة البدنية بركوب الدراجات أو المشي، بدلا من استخدام المركبات الآلية. وتعني أيضا تهيئة بيئة آمنة لضبط التكاليف الصحية ومساعدة الفئات الأضعف بناء على احتياجاتها وليس بناءً على ما لديها من إمكانات وبدون أي شكل من أشكال التمييز.

ولهذه الأسباب، ستظل فرنسا منخرطة انخراطاً كاملاً على الصعيد الوطني وفي المحافل الدولية، سعيا إلى إيجاد بيئة مواتية لحياة أكثر صحة.

السيد هان تشونغي (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري أن أشارك في هذا الاجتماع الرفيع المستوى الهام لمناقشة الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها. وقد أحدثت الاجتماعات الرفيعة المستوى السابقة التي عقدتها الجمعية العامة وما تلاها من تعاون دولي بشأن الأمراض غير المعدية تحولاً في النموذج اتسم بالتركيز على أهمية القدرات الوطنية والتعاون الدولي في التعامل مع هذه الأمراض، ونجح في إدراجها في جدول الأعمال العالمي.

ومن بين العديد من المنجزات الملحوظة بعد اعتماد الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها (القرار ٢/٦٦، المرفق)، تود الحكومة الكورية أن تنوه بأهمية خطة العمل العالمية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠ التي أعدتها منظمة الصحة العالمية وأهدافها العالمية التسعة، بما في ذلك تحقيق انخفاض بنسبة ٢٥ في المائة في الوفيات المبكرة الناتجة عن الأمراض غير المعدية بحلول عام ٢٠٢٥. وستشكل خطة العمل مبادئ توجيهية فعالة لبناء القدرات الوطنية والتعاون الدولي.

وبالإضافة إلى هذا التعاون العالمي بشأن الأمراض غير المعدية، كانت هناك أيضا حوارات إقليمية. ففي عام ٢٠١١، أبان إعلان سول بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها في منطقة غرب المحيط الهادئ عن التزام الدول الأعضاء بتقديم دعم سياسي قوي ومستدام ورفيع المستوى للوقاية من الإصابة بالأمراض غير المعدية ومكافحتها.

كما أود أن أرحب بتطوير خطة العمل الإقليمية لغرب المحيط الهادئ بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها للأعوام ٢٠١٤-٢٠٢٠. وسوف تواصل الحكومة الكورية المشاركة بنشاط في الجهود العالمية والإقليمية بغية التصدي للأمراض غير المعدية.

لقد أدركت الحكومة الكورية أهمية تعزيز القدرة والادارة على الصعيد الوطني من أجل رفع استجابة البلد في مجال الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها. وتم إرساء المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للوقاية من الأمراض القلبية الوعائية ومكافحتها في عام ٢٠١١، بهدف تناول مسائل المراقبة، والوقاية، والكشف المبكر، والعلاج، وإعادة التأهيل بخصوص أمراض القلب والأوعية الدموية وعوامل الخطر الناجم عنها.

ولقد جرى إطلاق مختلف برامج الأمراض غير المعدية في كوريا نتيجة العمل المتعدد القطاعات والشراكات المختلفة مع الوكالة الحكومية. وتعاونت وزارة الصحة مع وزارة الأغذية وسلامة العقاقير لإطلاق برامج عديدة ترمي إلى الحد من استعمال الملح. وتنسّق وزارة الصحة ووزارة التعليم بعضهما مع بعض لإيجاد المدارس الخالية من الربو. ونظام مراقبة السكتة القلبية الذي هو برنامج شراكة بين القطاعين العام والخاص ينطوي على إقامة تعاون وثيق بين وزارة الصحة، والوكالة الوطنية لإدارة حالات الطوارئ، والمستشفيات المختلفة. وفي عام ٢٠١٣، أُطلق البرنامج المتكامل لتعزيز صحة المجتمعات المحلية، وهو البرنامج التي تعمل الحكومات المحلية من خلاله على تنفيذ برامج لتعزيز الصحة وفقا لاحتياجات المجتمعات المحلية.

إن أحد أهداف خطة عمل منظمة الصحة العالمية بشأن الأمراض غير المعدية على الصعيد العالمي للأعوام ٢٠١٣-٢٠٢٠ هو تعزيز البحوث ذات الجودة العالية. وتحقيقا لهذه الغاية، أجرت الحكومة الكورية مؤخرا بحثا من خلال تطبيق الطريقة التي تعتمدها منظمة الصحة العالمية، سوف يوفر معلومات عن الفعالية من حيث التكلفة والتخطيط الاستراتيجي للمساعدة في توجيه القرارات المتعلقة بالسياسات العامة. وفرضت الحكومة الكورية حظرا صارما على التدخين في الأماكن العامة، وهي تسعى إلى مواصلة تطبيق أفضل الاستراتيجيات الأخرى المتعلقة بالأمراض غير المعدية.

وأحرزت الحكومة الكورية نجاحات في مكافحة الأمراض غير المعدية، ولكن هناك بعض الثغرات المتبقية، مثل تنفيذ جميع السياسات العامة المتعلقة بالصحة على نحو أشمل، واعتماد النهج الحكومي الكلي. وثمة مسألة أخرى متبقية هي التنسيق بين الحكومات المركزية والمحلية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها في البيئة السياسة اللامركزية الراهنة. وتحقيقا لهذه الغاية، ترحب الحكومة الكورية بإنشاء منظمة الصحة العالمية لآلية التنسيق العالمية المعنية بالأمراض غير المعدية.

أعتقد أن هذا الاجتماع الرفيع المستوى هو فرصة ثمينة لتبادل قصص النجاح وأفضل الممارسات، والاستماع إلى مختلف وجهات النظر والآراء من جميع الأطراف وأصحاب المصلحة المعنيين حول أسباب الأمراض غير المعدية وتدابير الوقاية منها وآليات التعاون الدولية المتعلقة بها. وآمل مخلصا أن يساهم هذا الحدث الهام في الحفاظ على الزخم السياسي الذي سيدرج مسألة الأمراض غير المعدية في جدول أعمال التنمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥، وتحقيق الهدف العالمي في نهاية المطاف بشأن الأمراض غير المعدية بحلول عام ٢٠٢٥.

وتتطلع الحكومة الكورية إلى تضافر جهود المجتمع العالمي في مجال مكافحة الأمراض غير المعدية.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بمشاطرة الجمعية العامة بعض السمات الرئيسية لقطاع الصحة في بلدي، بنغلاديش.

إن بلدي يواجه عبئا مزدوجا من الأمراض – الأمراض المعدية والأمراض غير المعدية. العبء الكبير من الأمراض المعدية تاريخي في بلد نام واستوائي مثل بنغلاديش، وهو أحد البلدان الأكثر ضعفا في العالم من حيث المناخ، ويواجه الكوارث الطبيعية المتكررة التي تنطوي على خسائر فادحة في الأرواح، والأصول، والبنية التحتية.

بالإضافة إلى الكوارث المناخية، الكثافة السكانية عندنا هي واحدة من أعلى المعدلات في العالم. ومع ذلك، حققت بنغلاديش تقدما ملحوظا في إحراز بعض الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة. فعلى سبيل المثال، خفّضنا معدل وفيات الرضع بأكثر من ٧٢ في المائة. وقد قمنا بتخفيض مستوى الفقر بأكثر من النصف، من ٥٩ في المائة عام ١٩٩١ إلى ٢٦ في المائة اليوم. وبقينا نمضي على المسار الصحيح في تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية، وعملنا على تحصين أطفالنا تحصينا كاملا. لذلك، لا عجب إن ازداد متوسط العمر المتوقع ازديادا حادا ليبلغ ٦٩ سنة منذ منتصف الخمسينات. بيد أننا لا نزال نواجه العديد من التحديات، بما في ذلك سوء التغذية وزيادة معدلات الأمراض غير المعدية.

وبينما معدل انتشار الأمراض المعدية آخذ في التناقص، نشهد ارتفاعا حادا في معدل انتشار الأمراض غير المعدية. فعبء الأمراض غير المعدية يتزايد بسرعة نتيجة التحولات الاجتماعية، والعادات الغذائية غير الصحية، والتحضّر السريع وغير المخطط له. ونتيجة للكوارث المناخية، هناك أعداد كبيرة من أبناء شعبنا اقتُلعوا من ديارهم التقليدية وانتقلوا إلى المدن، مما يساهم في إيجاد الأحياء الفقيرة. سكان المناطق الريفية والأحياء الحضرية الفقيرة هم الذين يعانون إلى أبعد حد. فمن حيث عدد الأرواح التي فقدت بسبب الاعتلال الصحي والعجز، تمثل الأمراض غير المعدية ٦١ في المائة من العبء الإجمالي للأمراض. وتتحمل المجتمعات المحلية المحرومة في البلد أفدح الأعباء. وتتضمن الأمراض الرئيسية غير المعدية في بنغلاديش السكري، وأمراض القلب والأوعية الدموية، وارتفاع ضغط الدم، والسكتة الدماغية، وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة والسرطان.

إن اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها لعام ٢٠١١ وفّر لنا الدعم السياسي والالتزامات القوية على أعلى المستويات السياسية. لقد دعا الإعلان السياسي المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها (القرار ٢/٦٦، المرفق) إلى الحد من عوامل الخطر عن طريق اتباع نهج متعدد القطاعات. وهذا الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالاستعراض والتقييم الشاملين للتقدم المحرز في مجال الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها ينعقد في الوقت المناسب، الذي يتزامن مع المراحل التحضيرية لصياغة إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. والأمراض غير المعدية تحتاج إلى أن يجري تناولها على نحو ملائم في أهداف التنمية المستدامة، وفي جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بغرض تعزيز نظام المراقبة من أجل تحديد المخاطر والأعباء، والاستجابات المشتركة الأخرى وإنما التفاضلية، في سبيل تحقيق الغايات والأهداف.

وفي بنغلاديش، وضعت الحكومة بالفعل آلية متعددة القطاعات للتنسيق بهدف الجمع بين أصحاب المصلحة كافة، مثل المنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، من أجل العمل بشكل وثيق مع الحكومة والمؤسسة الرسمية المعنية بتوفير الرعاية الصحية. وقد صدّقنا على الاتفاقية

الإطارية لمنظمة الصحة العالمية المعنية بمكافحة التبغ، ووضعنا خطة استراتيجية وطنية لمراقبة الأمراض غير المعدية والوقاية منها للأعوام ٢٠١١-٢٠١٥. وتم إجراء دراسة استقصائية وطنية عن عامل خطر الأمراض غير المعدية، واستعمال الكبار للتبغ بصورة شاملة، بغية كشف الأدلة على عوامل الخطر الناجم عن الأمراض غير المعدية. والمبادرات التشريعية التي اتخذها الحكومة تشمل قانون الصحة العقلية، وقانون مكافحة التبغ. وتتوفر الرعاية التشخيصية والعلاجية للمصابين بالأمراض الرئيسية غير المعدية في مرافق الرعاية الصحية الثانوية. ويجري توجيه العاملين في المجال الصحي وتدريبهم على مكافحة الأمراض غير المعدية والوقاية منها. وثمة نماذج مختارة للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها يتم تنفيذها على مستوى الرعاية الأولية. بالإضافة إلى ذلك، تُنشأ مراكز تدريبية لتحديد اضطرابات مرض التوحد وغيره من الإعاقات.

وكما تعلم الجمعية، إن إعداد نظام شامل للمراقبة يتطلب المهارة التقنية والالتزامات المالية الكبيرة. وهناك العديد من البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا، قد لا تكون قادرة على استيعاب جميع المؤشرات والأهداف المرجوة. ومع ذلك، وبغية قيام تعاون تقني شامل من جانب منظمة الصحة العالمية، يمكن للأموال التي تُجمع من مختلف أصحاب المصلحة على الصعيد العالمي أن تعطي زخما كبيرا لتحديد الأهداف وتحقيقها من جانب البلدان المحدودة الموارد مثل بنغلاديش. ونحن نحث منظمة الصحة العالمية على تقديم المساعدة التقنية، ونحث شركاءنا في التنمية على توفير الدعم المالي الملموس الموجه نحو المشاريع، بغية تحقيق الأهداف العالمية بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها في بنغلاديش. وتتعهد بنغلاديش بأن تضع وتنفذ بالكامل إطارا شاملا لرصد الأهداف التي اعتمدناها بالفعل.

ونرحب أيضا بالوثيقة الختامية للحدث الرفيع المستوى (القرار ٦٨/٣٠٠)، لا سيما إدراج الاضطرابات العقلية والعصبية فيها.

وفي هذا الصدد، أود أن أشكر وأهنئ الميسرين المشاركين، الممثل الدائم لجامايكا، السفير كورتيناي راتراي، والممثل الدائم لبلجيكا، السفير بينيدكت فرانكينت، على عملهما الدؤوب.

السيد خليل (مصر) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد مصر البيان الذي أدلى به أمس رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين، سفير بوليفيا لدى الأمم المتحدة (انظر A/68/PV.100).

نود أولا أن نهنئ زملاءنا والميسرين المشاركين للقرار ٦٨/٣٠٠ الذي اتُخذ أمس، كورتيناي راتراي، ممثل جامايكا، وبينيدكت فرانكينت، ممثل بلجيكا.

إن الأمراض غير المعدية لا تزال مسؤولة عما يناهز ثلثي الوفيات المبكرة في العالم. ولا تزال تهدد حياة الإنسان وتتحدى قدرة الدول الأعضاء على تحقيق أهدافها الإنمائية. وعلى الرغم من الجهود الوطنية التي بُذلت على مدى السنوات الثلاث الماضية، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وينبغي للمجتمع الدولي التصدي لهذه الأمراض من خلال إطار شامل ومنصف ومملوك وطنيا. فالملكية الوطنية تضمن كفاءة وفعالية البرامج المتعلقة بالأمراض غير المعدية وتكفل تصميمها لتلبية الاحتياجات المحددة لكل بلد. وأي استجابة فعالة لمكافحة انتشار هذه الأمراض ينبغي أن تتضمن العناصر التالية:

العنصر الأول هو تعزيز القدرات الوطنية لتوفير برامج ملائمة وفعالة للوقاية والعلاج والرعاية. ويشمل ذلك إتاحة إمكانية الحصول على أدوية جديدة وفعالة وذات جودة عالية بأسعار معقولة، إلى جانب التكنولوجيات التشخيصية والرعاية المخففة للآلام. وفي هذا الصدد، ينبغي وضع خطة ناجحة لنقل التكنولوجيا.

ويتمثل العنصر الثاني في ضمان توفير علاج للأمراض غير المعدية بأسعار معقولة، لا سيما في البلدان النامية، حيث

يتحمل الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية عبئا متزايدا. وثمة حاجة إلى نُظم ملكية فكرية مرنة، تأخذ بعين الاعتبار الأولوية المتعلقة بحماية الحياة البشرية، وفقا لإعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة.

والعنصر الثالث هو تعزيز قدرة البلدان النامية على إطلاق حملات توعية بمخاطر أنماط الحياة غير الصحية وعوامل الخطر، بما في ذلك التبغ وتعاطي الكحول والنظم الغذائية غير الصحية وقلة النشاط البدني. ويتطلب ذلك توفير الموارد المالية اللازمة وتطوير وتعزيز القدرات المؤسسية والموارد البشرية على الصعيد الوطني.

ويتجلى العنصر الرابع في حث صناعات التبغ والأدوية والأغذية والمشروبات على تحمل مسؤوليتها فيما يخص الإسهام في تشجيع اتباع أنماط حياة صحية بين السكان، بما في ذلك من خلال الحد من استهلاك التبغ والترويج للمنتجات الصحية والتغذوية.

ويتعلق العنصر الخامس بإنشاء آليات لتبادل أفضل الممارسات والدروس المستخلصة وتقديم المساعدات التقنية بالتعاون مع الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية والهيئات الدولية والإقليمية ذات الصلة.

وتطبق وزارة الصحة في مصر حاليا نظاما للتشخيص المبكر للأمراض غير المعدية، خاصة مرض السكري وأمراض القلب والشرايين. وتُقدم هذه الخدمة مجانا في ما يقرب من نصف المستشفيات العامة في البلد، ومن المزمع توسيع نطاقها لتشمل جميع مقدمي خدمات الرعاية الصحية خلال السنوات القليلة المقبلة. وقد وقعت وزارة الصحة المصرية بروتوكول تعاون مع منظمة الصحة العالمية لتدريب مقدمي الخدمات الطبية على التشخيص المبكر للأمراض غير المعدية وعوامل الخطر. كما أنشأت قاعدة بيانات وطنية خاصة لهذه الأمراض وعوامل الخطر المتعلقة بها ومستويات انتشارها في كل محافظة من المحافظات.

أخيرا، تشكل الأمراض غير المعدية عاملا مساهما في انتشار الفقر. وغالبا ما يؤدي العلاج الطويل الأجل للمرضى بهذه الأمراض وارتفاع تكاليف الرعاية الصحية إلى فقدان الإنتاجية على الصعيدين الشخصي والأسري، مما يهدد دخل الأسر المعيشية ويؤدي إلى فقدان الإنتاجية. وتبلغ التكلفة التقديرية لعلاج المصابين بهذه الأمراض خلال العقود الثلاثة القادمة ٤٧ تريليون دولار. ويجب على المجتمع الدولي أن يعيد تأكيد التزامه بالوقاية الناجحة من الأمراض غير المعدية ومكافحتها من خلال عملية تنمية مستدامة، يجب توفير الدعم في إطارها لتطوير البنية التحتية والنظم الاقتصادية والتعليمية والصحية.

إن مصر تعتقد أنه ينبغي إدراج هذه الشواغل المشروعة بشكل كاف في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة. وأعتقد أنه يتعين أن يوصي هذا الاجتماع الرفيع المستوى بهذا الإدراج. فلنعمل جميعا في هذا الاتجاه.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠.